مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية
المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية

البيان
٩ أكتوبر ٢٠١٤

١- نحن وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية عقدنا اجتماعنا الثاني والتسعين في واشنطن العاصمة بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٤ برئاسة معالي الدكتورة نجلاء الأهواني وزيرة التعاون الدولي في مصر؛ وتولى منصب النائب الأول للرئيس السيد آلان بيفاني المدير العام لوزارة المالية اللبنانية؛ بينما تولى منصب النائب الثاني السيد موريسيو كارديناس، وزير مالية كولومبيا.

الاقتصاد العالمي وانعكاساته على البلدان النامية

٢- رغم أن التعافي الاقتصادي العالمي لا يزال فاترا وغير متوازن، فإن بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تتمتع بأساسيات اقتصادية قوية عموما ومن المتوقع أن تواصل مساهمتها بالجانب الأكبر من النمو العالمي في الأجل المتوسط. وظل النمو قويا أيضا في البلدان منخفضة الدخل، بفضل تحسن السياسات الاقتصادية الكلية والإصلاحات الهيكلية. ورغم قوة هذه الأساسيات الاقتصادية بوجه عام، فقد تأثر النمو العالمي سلبا نتيجة التطورات الاقتصادية المعاكسة التي نشأت بسبب تباطؤ النمو أكثر من المتوقع في منطقة اليورو واليابان وفي بعض بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. وقد تم تخفيض تنبؤات النمو العالمي لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ الحالي وزادت مخاطر التطورات السلبية الحيوية مع احتمال انتشار تداعيات كبيرة إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ومن هذه المخاطر تلك المخاطر الناجمة عن التدفقات الرأسمالية المُربْكة وتقلبات أسعار الصرف المرتبطة بالخروج من مرحلة السياسة النقدية غير التقليدية في أهم الاقتصادات المتقدمة، وتزايد التوترات الجغرافية السياسية، والمخاطر من جراء حدوث تصحيحات حادة في الأسواق المالية.

٣- وإزاء هذه الخلفية نحث صناع السياسات في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة الاقتصادات التي تصدر عملات الاحتياطي، على إيلاء الاهتمام الكافي بهذه المخاطر وبتأثير التداعيات على بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية والعمل على زيادة فعالية التنسيق والتواصل في سياساتها. ونؤكد أيضا ضرورة التأكد من إتاحة الفرص الكافية لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية للحصول على الدعم المالي المرن، بما في ذلك من المؤسسات المالية الدولية. ونرحب بإنشاء "ترتيب احتياطي الطوارئ" لمجموعة بلدان "بريكس"، والذي يمثل إضافة جديدة لشبكات الأمان الحالية، مثل "المبادلات متعددة الأطراف في

إطار مبادرة شيانغ ماي" و"الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية". ونرحب بمواصلة الصندوق دوره في الرقابة متعددة الأطراف وتنسيق السياسات على المستوى العالمي.

٤- ورغم الفترة المطولة من تطبيق أسعار الفائدة المنخفضة للغاية في الاقتصادات المتقدمة فإن النمو القوي لم يتحقق حتى الآن، الأمر الذي يؤكد أهمية تعميق الإصلاحات الهيكلية، وتطبيق سياسات مالية عامة أكثر دعما للنمو من خلال الاستثمار في البنية التحتية. وللتأكد من انتهاج بلداننا مسار النمو القوي بعيد المدى، سنواصل اتخاذ التدابير الكفيلة بزيادة الاستثمار في البنية التحتية ورفع مستوى الإنتاجية، وتوفير فرص العمل، وتسريع وتيرة التحولات الهيكلية، مدركين ما ينطوي عليه هذا الأمر من تحديات على مستوى السياسات ستختلف باختلاف البلدان.

٥- ونشدد على أهمية الحد من عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي في الاقتصادات المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية على حد سواء، ونرحب بزيادة تركيز مجموعة البنك الدولي على هذه القضايا وإدراجها ضمن عمل الصندوق. ونحن ملتزمون باتخاذ مجموعة كبيرة من الإجراءات لدعم النمو الأكثر احتواء لمختلف شرائح السكان وزيادة فرص العمل وتحسين جودتها، بما في ذلك الاستثمار في تنمية المهارات والتعليم والصحة، وتيسير حركة العمالة، وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي. ونؤيد أيضا ما جهود مجموعة البنك الدولي الإضافية لتعميم السياسات لمعالجة قضيتي تغير المناخ والمساواة بين الجنسين.

٦- ونشعر بالقلق البالغ إزاء فاشية إيبولا في غرب إفريقيا وأثرها على البلدان المتضررة. ونرحب بالعمل الجاري الذي تقوم به الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإفريقي، على سبيل المثال لا الحصر، وندعو إلى اتخاذ إجراءات دولية عاجلة ومكثفة وتوصيل المساعدات في الوقت المناسب للقضاء على هذا الوباء وتخفيض تكلفته البشرية والاقتصادية.

٧- ونحيط علما بالجهود المكثفة التي يبذلها الصندوق والبنك الدولي فيما يتعلق بتوفير الدعم المالي والفني والتحليلي لبلدان التحول العربي في سياق تعاملها مع التحديات على المستويين السياسي والاجتماعي-الاقتصادي، ونواصل دعوتنا لزيادة حجم ومرونة الموارد المتاحة لها من المؤسسات المالية الدولية. ويتعين على الصندوق والبنك الدولي أيضا دعم جهود هذه البلدان لتأمين الموارد الإضافية من خارج المنطقة، مثل مؤتمر تونس الدولي الذي عقد مؤخرا ومؤتمر القمة الاقتصادية القادم في مصر في عام ٢٠١٥ في مصر والذي يرمي إلى جذب الاستثمارات من أنحاء العالم. ونجدد دعوتنا لزيادة الدعم والموارد المتاحة للبلدان التي تتعرض لآثار متفاوتة من تدفق اللاجئين السوريين، لا سيما لبنان.

٨- ونشعر بالقلق إزاء التحديات التي تواجه الدول النامية الصغيرة، لا سيما المعرضة منها للتأثر بالصدمات. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار الصعوبات التي تواجه البلدان التي تعاني من هشاشة أوضاعها وتأثرها بالصراعات والبلدان التي تواجه أزمات صحية. ونحث مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على مواصلة تزويد هذه البلدان بالدعم الفعال.

ونتطلع إلى استكمال المبادئ التوجيهية الجديدة لمشاركة الصندوق في جهود البلدان التي تعاني من هشاشة أوضاعها ونرحب بإنشاء مجموعة عمل من المديرين التنفيذيين في الصندوق لتحفيز العمل المشترك في قضايا السياسات والقضايا القُطرية التي تؤثر على هذه البلدان.

٩- وقد أبرزت التطورات الأخيرة أهمية وجود آليات أكثر فعالية في تسوية أزمات الديون السيادية. ونشعر بالقلق إزاء الأثر المحتمل على النظام نتيجة القرار الذي سيصدر في القضية بين مؤسسة "NML Capital, Ltd." والأرجنتين والمنظورة أمام المحاكم الأمريكية، وخاصة فيما يتعلق بمحفزات السلوك الانشقاقي التي تضعف الهيكل الأساسي للإقراض وتسوية الديون السيادية. ونحيط علما ببدء المناقشات حول قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لإنشاء إطار عمل متعدد الأطراف وفعال لإعادة هيكلة الديون السيادية ونتطلع إلى مواصلة الحوار وبذل مزيد من الجهود في هذا الشأن. ونحيط علما أيضا بمصادقة المجلس التنفيذي للصندوق على تدابير لإصلاح شروط المساواة وتعزيز شروط الإجراء الجماعي في السندات السيادية نظرا للتحديات التي تفرضها إجراءات التقاضي على التسوية المحددة والمنظمة لإجراءات إعادة هيكلة الديون السيادية.

تمويل التنمية

١٠- نؤكد الأهمية القصوى لمواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع اقتراب موعدها النهائي المحدد بعام ٢٠١٥. ونؤكد أهمية الوفاء بالتزامات "المساعدة الإنمائية الرسمية" ونحرص على زيادة فعالية الاستفادة منها. وندعو مجموعة البنك الدولي وغيرها من المؤسسات المالية متعددة الأطراف لتكثيف جهودها لمساندة البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١- ونتطلع إلى مواصلة المشاركة في صياغة جدول أعمال التنمية لمرحلة ما بعد ٢٠١٥. وقد أكد تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة والمعنية بتمويل التنمية المستدامة والعمل البحثي الذي أجرته مجموعة الأربعة والعشرين على فجوة التمويل الكبيرة التي يتعين سدها لتنفيذ جدول أعمال التنمية لمرحلة ما بعد ٢٠١٥ وتعزيز آفاق النمو في البلدان النامية. ونتفق مع الدعوة المتضمنة في هذا التقرير لاعتماد منهج متعدد الركائز وقائم على المبادئ لتحقيق الاستفادة المثلى من مختلف مصادر التمويل المحلية والخارجية، بدعم من الجهود الوطنية والبيئة الدولية الداعمة. وسوف يقتضي تمويل الاحتياجات الإنمائية المستقبلية الهائلة اهتماما وتعاونا قويا على الصعيد الدولي من أجل تعبئة المعونة، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والموارد المحلية، والتمويل الخاص. وفي هذا الشأن، نتطلع إلى قمة تمويل التنمية المقرر عقدها في أديس أبابا في يوليو ٢٠١٥.

١٢- ونقر بأهمية زيادة تعبئة الإيرادات المحلية على نحو يتلاءم مع ظروف بلداننا على اختلافها، وسوف نواصل بذل الجهود من أجل إصلاح النظم الضريبية ونظم الإنفاق والدعم، مستندين في ذلك إلى أسلوب التعلم من النظراء. ونحيط علما بأهمية التعاون الضريبي الفعال على المستوى الدولي لدعم استراتيجيات المالية العامة المعززة للنمو، بما فيها المعنية بمشروع "تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح". وندعو إلى إجراء حوار منظم في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع

البلدان النامية ووضع خطة عمل بشأن مشروع "تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح"، كما ندعو الصندوق إلى تقديم المساعدة الفنية اللازمة لدعم القدرات المؤسسية لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في مجال إدارة المالية العامة. وننظر بعين الاعتبار أيضا إلى المعيار العالمي الجديد حول تبادل المعلومات الضريبية تلقائيا للتعامل مع التهرب الضريبي وعدم الامتثال الضريبي عبر الحدود.

١٣- ونشدد على الحاجة الماسة للاستثمارات في البنية التحتية لدعم الطلب وتعزيز النمو المحتمل في اقتصاداتنا وعلى مستوى العالم. ونقر بأهمية دور القطاع العام في خلق بيئة داعمة للاستثمارات عالية الجودة في البنية التحتية، وذلك بعدة سبل منها سلامة سياسات القطاعات والترتيبات المؤسسية والتنظيمية، وكفاية إجراءات تحديد المشروعات وإعدادها. ونرحب بزيادة الاهتمام بتعزيز التمويل وبآليات بناء القدرات لدعم الاستثمارات ذات الجودة العالية في البنية التحتية، بما في ذلك "بنك التنمية الجديد" التابع لمجموعة بلدان "بريكس"، و"بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية"، و"صندوق إفريقيا ٥٠"، و"المرفق العالمي لإنشاء البنية التحتية"، و"المبادرة العالمية للبنية التحتية" الصادرة مؤخرا عن مجموعة العشرين. وندعو إلى توسيع المشاركة في هذه المبادرات وتوخي الالتزام التام نظرا لحجم احتياجات الاستثمار في البنية التحتية.

١٤- ونطلب توخي المرونة الكافية في سياسة حدود الدين لدى الصندوق وسياسة المؤسسة الدولية للتنمية ("آيدا") للإقراض بشروط غير ميسرة للبلدان منخفضة الدخل، مع مراعاة الاحتياجات التمويلية الكبيرة للبلدان منخفضة الدخل والمشهد المتغير في التمويل العالمي. وينبغي أن تستند تقييمات استمرارية القدرة على تحمل الدين إلى افتراضات موضوعية وواقعية للمخاطر لتجنب تقييد الاستثمار والنمو بغير داع. ونتطلع إلى استكمال الصندوق مراجعة سياسته بشأن حدود الدين بالتشاور مع الأطراف المعنية على نحو يتسق مع أهدافه المتعلقة بوضع إطار منظَّم وموحد وجيد الإعداد لحدود الدين في جميع البلدان. ونؤكد أن تيسير الحصول على التمويل الخارجي مع اتباع استراتيجية سليمة لإدارة الدين وفعالية استخدام الأموال المقترضة سوف يسمح بتمويل الاستثمارات المنتجة التي تدعم النمو الاحتوائي وزيادة القدرة على الصمود أمام الصدمات وتوفير فرص العمل الجديدة. ونحث الصندوق على تمديد فترة الإعفاء من أسعار الفائدة المطبقة على "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" لمدة عامين.

دور المؤسسات المالية الدولية وإصلاحها

١٥- نرحب بجهود الصندوق المستمرة للتأكد من فعالية اتساق أعمال رقابته مع التحديات الناشئة. فزيادة اندماج وتعميق تحليلات المخاطر والتداعيات التي تسمح بتحسين فهم انتقال المخاطر وآثارها على البلدان المتلقية سوف تدعم اعتماد السياسات الوطنية في الوقت المناسب لزيادة القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية وتخفيف آثارها. ونحث على عقد مزيد من المشاورات بين الصندوق وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية حول ضمان إجراء الحوارات بشأن السياسات وتطبيق استراتيجيات التواصل التي تتسم بقدر أكبر من الفاعلية وتقوم على أساس المساواة لتعزز من أثر مشورة الصندوق بشأن السياسات.

١٦- ولا نزال نشعر بخيبة أمل بالغة لأن إصلاحات نظام الحصص والحوكمة في الصندوق والمتفق عليها في عام ٢٠١٠ لم تدخل بعد حيز التنفيذ، ونحث الولايات المتحدة على استكمال المصادقة عليها. فلا يزال هذا الأمر يمثل عقبة كبيرة أمام تأكيد مصداقية الصندوق وتعزيز شرعيته كما يؤخر بلا مبرر الوفاء بالالتزامات المستقبلية، وأهمها وضع صيغة جديدة لحصص العضوية وإجراء المراجعة العامة الخامسة عشرة لحصص العضوية. وندعو الصندوق لوضع خيارات للخطوات القادمة في حالة تأخر التصديق على إصلاحات عام ٢٠١٠ إلى ما بعد نهاية العام. وندعو إلى التوصل لاتفاق حول صيغة معدلة تعديلا شاملا تتسم بالفاعلية في تعزيز أصوات ومستوى تمثيل بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، بما فيها البلدان الفقيرة والهشة والبلدان الصغيرة ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وذلك بمعالجة مظاهر التحيز ضد بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منذ فترة طويلة. ونحث الصندوق على بدء العمل في إجراء المراجعة العامة الخامسة عشرة لحصص العضوية. ويجب أن تضمن إعادة مواءمة الحصص أن يعبر هيكل حوكمة الصندوق عن التزايد السريع في وزن بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في الاقتصاد العالمي، ولا ينبغي أن يكون ذلك على حساب غيرها من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ونجدد دعوتنا القائمة منذ فترة طويلة بإضافة مقعد ثالث لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء في المجلس التنفيذي للصندوق بغية تحسين مستوى تمثيل هذه المنطقة، على ألا يكون ذلك على حساب المقاعد المخصصة لبلدان أخرى في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

١٧- ونتطلع إلى مواصلة تنفيذ الإصلاحات المؤسسية الجارية في مجموعة البنك الدولي. ونشدد على أهمية شعور البلدان بالملكية في إطار النموذج الجديد للمشاركة القُطرية. ونؤكد مجددا أهمية مشاركة مجموعة البنك الدولي في جهود جميع أعضائها وتقديم الدعم لهم على أساس صلاحياتها الإنمائية ودون أي اعتبارات سياسية. ونتطلع إلى زيادة فعالية توصيل الدعم التمويلي والفني والاستشاري المصمم لكي يتلاءم مع ظروف البلدان على اختلافها. وننظر بعين الاعتبار إلى مراجعة الإنفاق التي يقوم بها البنك الدولي حاليا والجهود المبذولة لتحسين قدراته المالية. غير أننا نعرب عن قلقنا إزاء تأثير الإلغاء التدريجي لمرفق تقديم المنح على تمويل السلع العامة العالمية، وخاصة على عمل "المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية" و"صندوق بناء الدولة والسلام". ونحث الإدارة العليا على التأكد من تحديد مصادر التمويل البديلة. ونتطلع أيضا إلى التنفيذ الفعال لبرنامج "إعادة تمويل موارد "المؤسسة الدولية للتنمية" (آيدا) السابع عشر" لتلبية الاحتياجات الماسة للبلدان الفقيرة والمعرضة للمخاطر .

١٨- ونجدد دعوتنا لتنفيذ إصلاحات عام ٢٠١٠ بشأن التصويت ورأس المال في مجموعة البنك الدولي في موعدها المحدد ونعرب عن التزامنا المستمر باختتام المراجعة التالية لحصص المساهمين في موعد غايته أكتوبر ٢٠١٥، حسب المتفق عليه سابقا.

مسائل أخرى

١٩- ندعو إلى بذل جهود ملحوظة لزيادة توظيف المواطنين من المناطق والبلدان الأقل تمثيلا ودعم تدرجهم وتَرَقِّيهم الوظيفي بغية تحقيق مستوى التمثيل المتوازن في المؤسسات المالية الدولية. ولذلك، نؤكد مجددا أهمية تنوع الموارد البشرية وتحقيق التوازن بين الجنسين على كافة المستويات، بما في ذلك تنوع المؤسسات التعليمية.

٢٠- ونتوجه بالشكر إلى السيد عمار باتاشاريا، مدير أمانة مجموعة الأربعة والعشرين المغادر منصبه، لجهوده المتميزة في خدمة مجموعة الأربعة والعشرين على مدار السنوات الماضية، ونتمنى له التوفيق في مساعيه المستقبلية. ونرحب بالمدير القادم، السيدة ماريلو أوي، ونؤكد لها مساندتنا.

٢١- ونتوجه بالشكر إلى مصر لرئاستها المجموعة ونرحب بلبنان بوصفه الرئيس القادم للمجموعة. ونرحب أيضا بإثيوبيا في منصب النائب الثاني. ومن المتوقع عقد الاجتماع القادم لوزراء مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ١٦ إبريل ٢٠١٥ في واشنطن العاصمة.

قائمة المشاركين[١]

عقد وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية اجتماعهم الثاني والتسعين في واشنطن العاصمة، بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٤ برئاسة معالي برئاسة معالي الدكتورة نجلاء الأهواني وزيرة التعاون الدولي في مصر؛ وتولى منصب النائب الأول للرئيس السيد آلان بيفاني المدير العام لوزارة المالية اللبنانية؛ بينما تولى منصب النائب الثاني السيد موريسيو كارديناس، وزير مالية كولومبيا.

وقبل هذا الاجتماع الوزاري، عُقد الاجتماع المئة وأربعة لمندوبي مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠١٤ ، برئاسة السيد كريم ويصا، المدير التنفيذي المناوب في مجموعة البنك الدولي.

المجموعة الإفريقية: محمد الجلاب، الجزائر؛ نيالي كابا، كوت ديفوار؛ موتومبو موانا نيمبو، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ عبد الشكور شعلان، مصر؛ نيرفاي غيبري–اب، إثيوبيا؛ دينيس ميبوريوا، غابون؛ فريمبونغ كواتنغ–أمانينغ، غانا؛ غودوين إيميفيل، نيجيريا؛ انلانلا نيني، جنوب إفريقيا.

المجموعة الآسيوية: آرفيند مايارام، الهند؛ علي طيبنيه، جمهورية إيران الإسلامية؛ منير راشد، لبنان؛ محمد حسن، باكستان؛ ما سيو توانو –أمادور، الفلبين؛ ساراث أمونوغاما، سري لانكا؛ مايا الشويري، سوريا.

مجموعة أمريكا اللاتينية: اكسل كيسيلوف، الأرجنتين؛ كارلوس كوزندي، البرازيل؛ رودريغو سويسكان، كولومبيا؛ جوني غراماجو، غواتيمالا؛ جيراردو غونزاليس، المكسيك؛ خوليو فيلاردي، بيرو؛ لاري هواي، ترينيداد وتوباغو؛ خوزيه روجاس، فنزويلا.

المراقبون: بين هان، الصين؛ إينس بوستيلو، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ألفارو هرناندز، إكوادور؛ شامشاد أختر، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ لورينت لاموث، هايتي؛ ستيفن بيرسي، منظمة العمل الدولية؛ جمال زروق، البنك الإسلامي للتنمية؛ محمد التعموتي، المغرب؛ سليمان الحريش، صندوق أوبك للتنمية الدولية؛ عبد الله البدري، منظمة أوبك؛ إبراهيم التركي، المملكة العربية السعودية؛ مانويل مونتيز، مركز الجنوب؛ مبارك المنصوري، الإمارات العربية المتحدة؛ ريتشارد كوزول–رايت، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)؛ أليكساندر تريبيلكوف، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية بالأمم المتحدة.

---

[١] الحضور علي طاولة المناقشات.

ضيوف الشرف: كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي؛ جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي.

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين: ماريلو أوي، انااليسا بالا، راشيل هولت، ندزولي مندوغا.

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين، صندوق النقد الدولي: فيرونيكا زافاكا، داليلا بندورو.